

قياس الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري باستخدام نموذج z-score

Measuring the financial stability of the Algerian banking system using the z-score model during the period 2014-2023

حمادي عبد الرزاق¹ ، كركار مليكة²¹ جامعة البليدة 2، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات-البليدة (الجزائر) eea.hamadi@univ-blida2.dz² جامعة البليدة 2، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات-البليدة (الجزائر) malikaafrune@hotmail.com

تاريخ الارسال: 2025/07/05

تاريخ القبول: 2025/12/12

تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بشكل عام وبشكل خاص في البنوك العمومية والخاصة باستخدام نموذج **z-score**، خلال الفترة 2014-2023، وذلك بإعتبار هذا المؤشر من بين المؤشرات التي تقيس الصلابة والسلامة المالية للبنوك، ما يساعد في معرفة الوضعية التي تنشط فيها المؤسسات المشككة للنظام المصرفي الجزائري، ومن ثم تفادي حالات التعثر والإفلاس المالي، ولقد اشتملت العينة على البنوك العمومية والبنوك الخاصة والقطاع المصرفي ككل بالإعتماد على النتائج والبيانات المتواجدة في التقارير السنوية لبنك الجزائر.

حيث تم دراسة وتحليل أهم مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي بداية بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة وبعدها القطاع المصرفي وتوصلت الدراسة أن السنوات خلال الفترة المدروسة في حالة أمان وبعيدة عن الأزمات المالية.

كلمات مفتاحية: الاستقرار المالي؛ البنوك الجزائرية؛ مؤشر **z-score**.

تصنيفات JEL : K0, H19.

Abstract :

This research aims to measure financial stability and the banking sector in general, and in particular in public and private banks using the z-score model, during the period 2014-2023, considering this indicator among the indicators that measure the financial solidity and soundness of banks, which helps to know the situation in which the problem institutions of the Algerian banking system are active, and thus avoid cases of financial failure and Bankruptcy. the sample included public banks, private banks and the banking sector as a whole based on the results and data in the annual reports of the Bank of Algeria.

The most important indicators of the financial solidity of the banking sector were studied and analyzed, starting with public banks and private banks, and then the banking sector, and the study found that the years during the studied period are in a safe state and far from financial crises.

Keywords: : financial stability; Algerian banks; z-score indicator.

JEL Classification Cods : H19, K0.

المقدمة:

شهدت بيئة الأعمال الحديثة تغيرات متسارعة، مما أثر على مختلف مكوناتها الأساسية، بما في ذلك البنوك، إذ تعتبر البنوك من الركائز الأساسية في الحياة الاقتصادية، وتلعب دورًا رئيسيًا كممول أساسي للتنمية الاقتصادية، حيث تنعكس سلامتها وقوتها على سلامة وأداء الاقتصاد بشكل عام، و يتميز العمل في البنوك التجارية عن العمل في قطاعات أخرى بارتفاع المخاطر وتربطها، ولذلك يتطلب ضمان سلامة واستقرار هذا القطاع اعتمادًا على تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة، فضلاً عن ذلك، يمكن أن تؤدي نقاط الضعف في مفهوم الحوكمة إلى مشكلات قد تؤثر على استقرار القطاع البنكي والمالي بشكل عام، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى الأزمات المالية السابقة التي تعرضت لها البنوك التجارية.

لذا، يلعب مفهوم الاستقرار المالي دورًا مهمًا ورئيسيًا في عملية إدارة البنوك، حيث يعتبر تحقيقه من أهم أولويات السياسة الاقتصادية لأي دولة، والجزائر من بين الدول التي سهرت على تعزيز الاستقرار المالي لمنظومتها المالية، ويتجلى ذلك في إصدار و اعتماد القوانين الدولية بهذا الشأن وأخرها صدور القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، الذي يحث على حوكمة النظام المصرفي، ومنه مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المصرفي وكفاءة البنوك، و حفظها من التعرض لحالات الغش والتعثر المالي، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

ومن هنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

❖ إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، يُمكن طرح الإشكالية التي تتمحور في التساؤل التالي:

ما مدى نجاعة نموذج **z-score** في قياس الاستقرار المالي في المصارف الجزائرية خلال الفترة 2014-2023 ؟

❖ الأسئلة الفرعية

للإجابة على إشكالية الدراسة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا يقصد بالاستقرار المالي؟
- ✓ ما هو نموذج **z-score** وعلى ماذا يعتمد؟
- ✓ ما مدى سلامة وصلابة الجهاز المصرفي الجزائري؟
- ✓ هل المصارف العامة والخاصة في الجزائر تشهد تقارب أو تفاوت في درجة الاستقرار المالي؟

❖ فرضيات البحث

للإجابة عن أهم تساؤلات البحث نطلق من الفرضيات التالية:

- ✓ نموذج **z-score** يعتبر أداة ملائمة لقياس الاستقرار المالي للجهاز المصرفي الجزائري؟
- ✓ تتمتع المصارف الخاصة والعامة في الجزائر باستقرار مالي، وبدرجة متفاوتة للبنوك الخاصة؟

❖ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بناء أساس نظري وتحليلي حول الاستقرار المالي وأهميته، كما تسعى إلى تقييم مدى حصانة البنوك العاملة في الجزائر وقياس نسبة أو درجة الاستقرار المالي بين البنوك العامة والبنوك الخاصة باستخدام نموذج **z-score**.

❖ الدراسات السابقة:

- دراسة (بن مخلوف، 2016): حيث هدفت الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر حول ضرورة تفعيل دور الحوكمة في البنوك الجزائرية كآلية وأحد الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص، و معرفة مدى إدراك البنوك العاملة في الجزائر لأهمية آليات الحوكمة وفق المعايير الدولية المعتمدة في إدارة المخاطر ولقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن البنوك العمومية أقل استقرار وأمانا من البنوك الخاصة، وهي قريبة جدا من التعثر المصرفي، ويرجع ذلك لحجم القروض المتعثرة وسوء إدارة المخاطر المتعلقة بذلك، وكذا عدم وجود نظام رقابي داخلي فعال وضعف آليات الحوكمة.
- دراسة (شاوي و بن دعاس، 2022): وهدفت هذه الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي في المصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score خلال الفترة 2002-2017، بإعتبار هذا المؤشر من بين النماذج التي تقيس الصلابة والسلامة المالية للمصارف، وهذا يساعدها في الوقاية من حالات التعثر المالي وتفادي الإفلاس، حيث تم دراسة وتحليل أهم مؤشرات الصلابة المالية وقياس درجة الاستقرار المالي على مستوى المصارف العمومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه هناك استقرار نسبي تتمتع به البنوك الجزائرية، وأنه لا توجد فروق كبيرة بين درجة استقرار المصارف العامة والخاصة.
- دراسة (سوسناوي و بوشامة، 2022): وسلطت هذه الدراسة الضوء على مجموعة السياسات الاحترازية التي تبناها بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي على ضوء إتفاقية بازل 03 وفشل بازل 01، وبازل 02 وتطرقت إلى مفهوم الاستقرار المالي، وقراءة مؤشرات الصلابة المالية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى تطبيق بازل 03 يحتاج إلى تهيئة بيئة مناسبة ليس تطبيق نصوص جديدة فقط.

❖ منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض عموميات مرتبطة بمفاهيم حول الاستقرار المالي و تقديم نموذج z-score، والمنهج التحليلي في قياس درجة استقرار للبنوك الخاصة والبنوك العامة كل على حدى وقياس الاستقرار المالي للجهاز المصرفي الجزائري ككل.

1- مفهوم الاستقرار المالي

يعتبر الحافظ على الاستقرار المالي هدف متزايد منذ العقود الماضية وفيما يلي سنقدم مفهوم الاستقرار المالي من خلال إبراز مجموعة من التعاريف وأهميته.

1-1- تعريف الاستقرار المالي

وصف الاستقرار المالي بأنه القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في " المؤسسات المالية" ومكوناتها من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى والثانية " الأسواق المالية" تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد والعنصر الثالث هي " البنية التحتية" والتي تمثل أهم هذا المزيج وتتمثل في الأطر القانونية وتنظيم الدفع والمحاسبة، وتعمل جميع هذه العناصر في تناغم لخلق البيئة المالية (كركار، 2019، صفحة 367)

1-1-1- تعريف الأول

الاستقرار المالي هو العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في الجهاز بما ينعكس سلباً على الإقتصاد. (شاوي و بن دعاس، 2022، صفحة 277)

1-1-2- تعريف الثاني

هو القدرة على إمتصاص الصدمات، دون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيه الفرص الاستثمارية، والقيام بعمليات المدفوعات الاقتصادية.

1-1-3- تعريف الثالث

ويعرف أيضاً أنه الحرص على عدم دخول النظام المالي في سلسلة من الإختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية، لأن الاستقرار المالي هو شرط ضروري ضمن الميكانيزمات الاقتصادية بغرض تقييم تحديد إدارة المخاطر المالية من أجل الفعالية الإقتصادية. (سوسناوي و بوشامة، 2022، صفحة 208)

من خلال ما سبق من التعاريف للاستقرار المالي نلاحظ أنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على مواجهة الصدمات المالية من أجل فعالية في الأداء الاقتصادي.

1-2- أسباب عدم وجود استقرار مالي

هناك مجموعة من العوامل نوجزها في ما يلي:

❖ العوامل الداخلية للمؤسسة التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها، وسوء تدفقها الذي من شأنه يعيق كفاءة أداء الأسواق المالية.

❖ العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي و الموازنة العامة.

❖ العوامل الخارجية تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف.

❖ العامل الأخير وجود سياسات غير مستقرة و ضعف قواعد الحوكمة. (كركار، 2019، صفحة 367)

1-3- مظاهر الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي

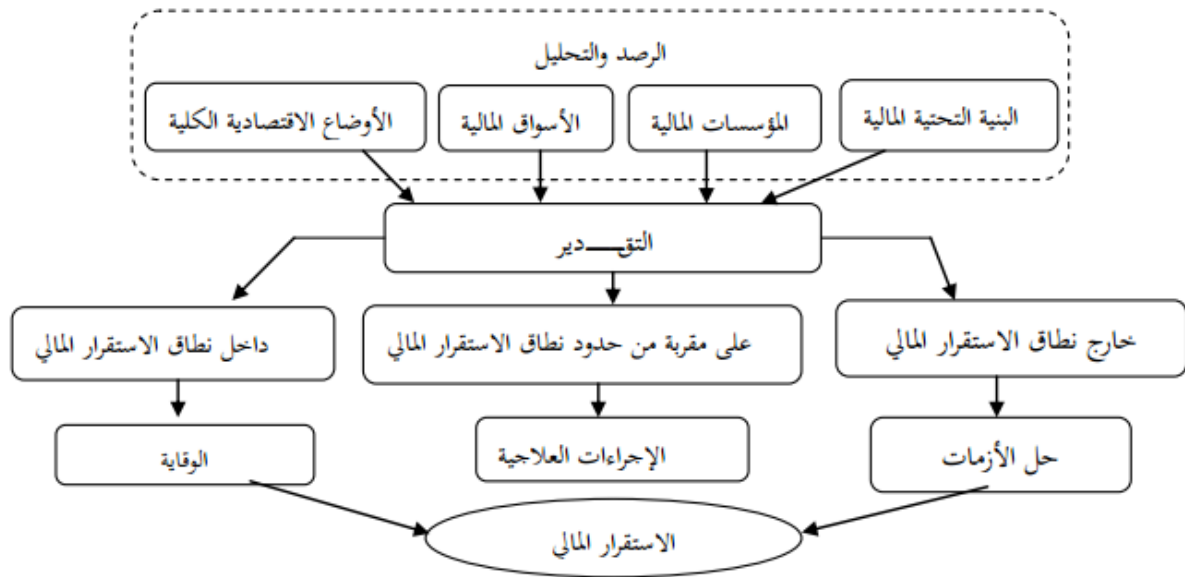
نقدم ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مظاهر الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي.

مظاهر عدم الاستقرار المالي	مظاهر الاستقرار المالي
* الدعم المالي: ويقصد به تلك المظاهر التي ينتج عنها حدوث التهافت على سحب الودائع من البنك؛ * الإفخار المالي: وهو ما يتعلق بإفخار الأسواق المالية؛ * عدم استقرار الأسعار: والذي يمكن أن يأخذ الشكلين وهم - الإرتفاع المستمر في الأسعار؛ - الإنخفاض المستمر والمتواصل في الأسعار.	* تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت ، على جانب العمليات المالية والإقتصادية الأخرى (كالأدخار والاستثمار، والاقتراض والاقتراض، وخلق السيولة، وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وتراكم الثروة ونمو الناتج) * تقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديد وإدارتها؛ * استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حالة تراكم الاختلالات.

المصدر: (سوسناوي و بوشامة، 2022، صفحة 209)

الشكل رقم (01): إجراءات تحقيق الاستقرار المالي



المصدر: (سوسناوي و بوشامة، 2022، صفحة 209)

التعليق:

من أجل تعزيز الاستقرار المالي لأبد من مراحل يجب خوضها بداية من مرحلة الرصد والتحليل وهي المرحلة الأولى، والتي تشمل البنية التحتية المالية والأسواق والمؤسسات المالية، الأوضاع الاقتصادية الكلية، هذا يؤدي بنا للمرحلة الثانية مرحلة التقدير والتي تكون على ثلاث مستويات خارج نطاق الاستقرار المالي، على مقربة من حدود نطاق الاستقرار المالي، داخل نطاق الاستقرار المالي وكل منهم ينجم عن حالة معينة على التوالي حل الأزمات، أخذ الإجراءات العلاجية، والوقاية، ومنه الوصول إلى تعزيز الاستقرار المالي.

1-4- أهمية الاستقرار المالي

أن الاستقرار المالي يؤدي إلى رواج إقتصادي وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة وهذا ينعكس إيجاباً على النمو الإقتصادي و العكس صحيح في حالة حدوث أزمات وزيادة حدتها من شأنه خفض معدلات النمو الاقتصادي، التي نتج عنها خسائر كبيرة الأمر الذي أدى إلى اضطرابات مالية كارثية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتواصلت أثارها لسنوات (شاوي و بن دعاس، 2022، صفحة 280) وكمثال على ذلك سلسلة الأزمات المالية والمصرفية التي عرفتتها شركات ومصارف عالمية التي حدثت في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 والأزمة المالية العالمية سنة 2008. (عمر، 2025، صفحة 696) كما نشير هنا إلى دور الحكومة في تعزيز الاستقرار المالي، حيث تطبيقها بفعالية يعمل على الحد من الأزمات عبر تعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر، وزرع الثقة في النظام المالي، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي.

1-5- لجنة الاستقرار المالي

يقصد بالاستقرار المالي: الاستقرار المشترك للمؤسسات المالية الرئيسية إضافة الى الأسواق المالية التي تعمل فيها، يضمن الاستقرار المالي على الصعيد الكلي من خلال السياسة الاحترازية الكلية. (القانون النقدي والمصرفي، 2023، صفحة 24)

1-5-1 عمل لجنة الاستقرار المالي

تختص اللجنة بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات، و تقوم اللجنة بإعداد الدراسات المتعلقة بمهامها وتتخذ القرارات من خلال التوجيهات، كما تعد تقريراً سنوياً يرفع إلى رئيس الجمهورية.

1-5-2 تشكيل لجنة الاستقرار المالي

❖ يرأس لجنة الاستقرار المالي محافظ بنك الجزائر أو ممثل عنه من بين نوابه.

❖ تتشكل اللجنة من الأعضاء، الأتية أسمائهم.

✓ ممثلان من درجة عليا عن بنك الجزائر برتبة مدير عام؛

✓ ممثلان من درجة عليا بوزارة المالية برتبة مدير عام؛

✓ ممثل من درجة عليا عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مختص في الصيرفة الإسلامية؛

✓ رئيس لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها؛

✓ رئيس لجنة الإشراف على التأمين؛

✓ الأمين العام للجنة المصرفية؛

✓ الأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي.

تجتمع اللجنة بناء على طلب رئيسها أو بطلب ثلثي الأعضاء كل ثلاثة أشهر. (القانون النقدي والمصرفي، 2023، صفحة 25)

2- تقديم نموذج z-score

مؤشر ألتمان "z-score" لقياس السلامة المالية في المصارف

قدم ألتمان سنة 1968 ما يعرف بتحليل التمايز لبناء نموذج لتنبأ بفشل وإفلاس الشركات، حيث قام بإختيار 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس، وكانت هذه النسب تتعلق بكل من السيولة

والنشاط والربحية ومدى إعتداد الشركة على القروض، ويمكن استخدام هذا النموذج على المصارف للتنبؤ بالتعثر المالي، وقياس السلامة المصرفية وإحتمال حدوث عسر مالي مصرفي، أن هذا المؤشر يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، في حين أنه ينخفض حين يكون هناك عدم استقرار في العوائد والذي يظهر من خلال إرتفاع قيمة الإنحراف المعياري للعائد على الأصول، وكلما كانت قيمة المؤشر أعلى فيدل ذلك الأمر أن المصرف محل الدراسة بعيد عن إحتتمالات الفشل المالي، وتعطي علاقة هذا المؤشر بالشكل التالي:

$$z\text{-score} = (ROA + (E/A) / \text{Var } ROA)$$

حيث:

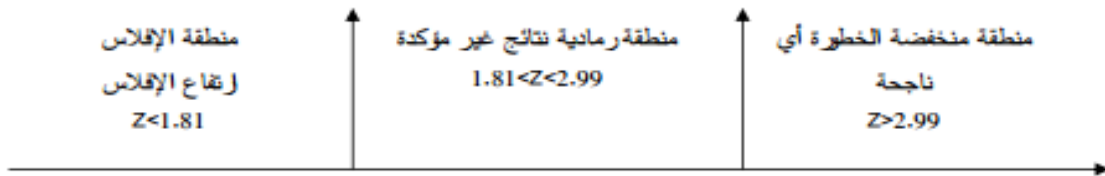
$\text{Var}(ROA)$ يمثل الإنحراف المعياري للعائد على الأصول

ROA معدل العائد اعلى لأصول = النتيجة الصافية السنوية / إجمالي الأصول

E/A معدل كفاية رأس المال = الأصول الخاصة القاعدية الصافية / إجمالي الأصول، ويقصد به كذلك (نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول)

وتكون درجات التقييم وفق المجال التالي:

الشكل رقم 02: درجات تقييم مؤشر "z-score"



المصدر: (تلي، 2017، صفحة 222)

المجال الأول: z أقل من 1,81 المصرف في منطقة خطورة عالية.

المجال الثاني: z ما بين 1,81 و 2,99 المصرف في منطقة متوسطة ولا يمكن الحكم عليه.

المجال الثالث: z أكبر من 2,99 المصرف في منطقة ناجحة. (تلي، 2017، صفحة 222)

3- قياس درجة الاستقرار المالي للبنوك العامة والبنوك الخاصة والقطاع المصرفي الجزائري

3-1 مؤشرات الصلابة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2014-2023

جدول رقم (02): مؤشرات الصلابة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2014-2023

البيان	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	القطاع المصرفي	
السنوات	ROA	ROE	ROA	ROE
2014	1,77	25,22	3,38	19,97
2015	1,76	23,37	3,11	16,10
2016	1,68	18,69	2,84	15,28
2017	1,97	19,99	2,59	14,69

2018	2,27	22,68	3,38	21,21	2,42	22,38
2019	1,26	12,31	3,16	22,51	1,51	14,08
2020	1,23	10,78	2,73	16,34	1,43	11,8
2021	1,53	13,47	2,9	18,29	1,72	14,35
2022	1,14	11,97	3,06	20,11	1,38	13,47
2023	1,28	15,52	2,93	20,07	1,49	15,59

المصدر: (بنك الجزائر، 2024، صفحة 122)

ويمكن شرح نسبة العائد على الأصول (ROA)، و نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) كما يلي:

✚ **نسبة العائد على الأصول (ROA):** يعد أحد نسب الربحية، توفر معلومات حول مدى كفاءة إدارة البنك، كونها تشير إلى مقدار الأرباح التي يتم تحقيقها في المتوسط لكل وحدة نقدية من إجمالي الأصول أي لكل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول، وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشر إيجابي وإذا كانت سلبية فهذا يفضل الاستثمار هذه الأموال في مجالات أخرى يحصل من خلالها على فائدة أفضل، ويحسب بالشكل التالي: **العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول**

✚ **نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):** هي كذلك من نسب الربحية، تعكس هذه النسب كفاءة البنك في تحقيق أرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، حيث كلما إرتفع هذا العائد كلما كان أفضل لأنه يعني أن المصرف يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية: **العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حق الملكية**. (بن جدوا و ميهوب، 2021، الصفحات 580-581)

3-2- قياس الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري

بالاعتماد على النتائج الصادرة عن التقارير السنوية للبنك الجزائر نقوم بحساب المؤشر **z-score**

3-2-1- قياس z-score للبنوك العمومية:

بالاعتماد على نتائج بنك الجزائر والحساب لمختلف العمليات المتعلقة بالمؤشر **z-score** نجد:

جدول رقم (03): قياس z-score للبنوك العمومية للفترة 2014-2023

السنوات	ROA	ROE	(ROA-MROA)	² (ROA-MROA)
2014	1,77	25,22	0,181	0,032761
2015	1,76	23,37	0,171	0,029241
2016	1,68	18,69	0,091	0,008281
2017	1,97	19,99	0,381	0,145161
2018	2,27	22,68	0,681	0,463761
2019	1,26	12,31	-0,329	0,108241
2020	1,23	10,78	-0,359	0,128881
2021	1,53	13,47	-0,059	0,003481

قياس الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري باستخدام نموذج z-score خلال الفترة 2014-2023

0,201601	0,449-	11,97	1,14	2022
0,095481	0,309-	15,52	1,28	2023
1,21689		174	15,89	المجموع
10		10	10	
0.121689		17,4	1,589	المتوسط

المصدر: (بنك الجزائر، 2024، صفحة 122)

التعليق:

قيم نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية موجبة وهي تشكل مؤشر إيجابي لقطاع البنوك العمومية خلال فترة الدراسة.

3-2-2- قياس z-score للبنوك الخاصة

جدول رقم (04): قياس z-score للبنوك الخاصة للفترة 2014-2023

السنوات	ROA	ROE	(ROA-MROA)	² (ROA-MROA)
2014	3,38	19,97	0,372	0,138384
2015	3,11	16,10	0,102	0,010404
2016	2,84	15,28	0,168-	0,028224
2017	2,59	14,69	0,418-	0,174724
2018	3,38	21,21	0,372	0,138384
2019	3,16	22,51	0,152	0,023104
2020	2,73	16,34	0,478-	0,228484
2021	2,9	18,29	0,108-	0,011664
2022	3,06	20,11	0,052	0,002704
2023	2,93	20,07	0,078-	0,006084
المجموع	30,08	184,57		0,76216
	10	10		10
المتوسط	3,008	18,457		0,076216

المصدر: (بنك الجزائر، 2024، صفحة 122)

التعليق:

قيم نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية موجبة وهي تشكل مؤشر إيجابي لقطاع البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة، كما أن البنوك الخاصة سجلت وفق هذه المؤشرات نسب أكبر من النسب المسجلة في البنوك العمومية وهذا يرجع لإلتزام البنوك الخاصة بمعايير السلامة.

3-2-3- قياس z-score للقطاع المصرفي

جدول رقم (05): قياس z-score للقطاع المصرفي للفترة 2014-2023

السنوات	ROA	ROE	(ROA-MROA)	(ROA-MROA) ²
2014	1,99	23,75	1,018-	1,036324
2015	1,92	21,48	1,088-	1,183744
2016	1,83	17,89	-1,178	1,387684
2017	2,05	18,84	0,958-	0,917764
2018	2,42	22,38	0,588-	0,345744
2019	1,51	14,08	1,498-	2,244004
2020	1,43	11,8	1,578-	2,490084
2021	1,72	14,35	1,288-	1,658944
2022	1,38	13,47	1,628-	2,650384
2023	1,49	15,59	1,518-	2,304324
المجموع	17,74	173,63		16,219
	10	10		10
المتوسط	1,774	17,363		1,6219

المصدر: (بنك الجزائر، 2024، صفحة 122)

التعليق:

نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية موجبة وهي تشكل مؤشر إيجابي للقطاع المصرفي خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (06): تحليل القيم المسجلة في مختلف القطاعات

البيان	المتوسط الحسابي ل ROA	المتوسط الحسابي ل ROE	الانحراف المعياري ل ROA	Z- SCORE القيم بالنسبة المثوية %
البنوك العمومية	1,589	17,4	0,348839	%54,43
البنوك الخاصة	3,008	18,457	0,276072	%77,75
القطاع المصرفي	1,774	17,363	1,273538	%15,02

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول 1، 2، 3، وحساب مؤشر Z- SCORE

الجدول رقم (07): تحديد وضعية القطاع المصرفي والبنوك العامة والخاصة وفق مؤشر Z- SCORE

z-score	أقل من 1,81	ما بين 1,81 و 2,99	أكبر من 2,99
المجال	خطورة عالية	منطقة متوسطة	منطقة آمنة
البنوك العمومية			%54,43
البنوك الخاصة			%77,75
القطاع المصرفي			%15,02

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول 4، بعد حساب مؤشر Z- SCORE

التعليق: وضعية القطاع المصرفي حسب مؤشر **z-score** في الفترة المدروسة في منطقة آمنة من حيث الصلابة المالية و غير معرض لأزمات، البنوك العمومية بعيدة عن النسبة بشكل كبير المسجلة من طرف البنوك الخاصة.

كما يمكن حساب مؤشر Z-SCORE بطريقة أخرى بحيث حساب هذا المؤشر لكل سنة و نراقب القيم المحصلة من سنة لأخرى وفي نفس الوقت نتحصل على المعدل العام لهذه الفترة مثلا 2019-2023 بحساب متوسط هذه القيم المسجلة من مؤشر Z-SCORE.

الجدول رقم (08): قيم مؤشر Z-SCORE للفترة 2019-2023.

القطاع المصرفي			البنوك الخاصة			البنوك العمومية			السنوات
Z-SCORE	ROA	ROE	Z-SCORE	ROA	ROE	Z-SCORE	ROA	ROE	
134,18	1,51	14,08	174,32	3,16	22,51	104,50	1,26	12,31	2019
114,55	1,43	11,8	132,08	2,73	16,34	92,73	1,23	10,78	2020
136,50	1,72	14,35	145,43	2,9	18,29	113,40	1,53	13,47	2021
128,93	1,38	13,47	157,89	3,06	20,11	101,87	1,14	11,97	2022
147,18	1,49	15,59	157,61	2,93	20,07	129,15	1,28	15,52	2023

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجداول السابقة، بعد حساب مؤشر Z-SCORE

الجدول رقم (09): تحديد وضعية القطاع المصرفي والبنوك العامة والخاصة وفق مؤشر Z-SCORE

Z-SCORE	الانحراف المعياري ل ROA	المتوسط الحسابي ل ROE	المتوسط الحسابي ل ROA	البيان
108,33%	0,13013838	12,81	1,288	البنوك العمومية
153,47%	0,14608764	19,464	2,956	البنوك الخاصة
132,26%	0,11615585	13,858	1,506	القطاع المصرفي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول 6، بعد حساب مؤشر Z-SCORE

التعليق: وضعية القطاع المصرفي حسب مؤشر **z-score** في الفترة 2019, 2023 خالية من الخطورة، حيث سجلت البنوك الخاصة أكبر نسبة تقدر ب 153.47% وهي في الحالة الآمنة أي أن القطاع الخاص غير معرض للأزمات وهذا راجع أن القطاع الخاص يلتزم بمعايير السلامة ومبادئ الحوكمة، البنوك العمومية والقطاع المصرفي في المنطقة الآمنة أيضا وتأثر القطاع المصرفي بالنسبة المسجلة من طرف البنوك العمومية.

الخلاصة:

حاولنا في هذا البحث قياس الاستقرار المالي للمصارف العامة والخاصة وكذا القطاع المصرفي ككل، وذلك باستخدام مؤشر Z-score، الذي يوضح مدى تعرض البنوك لخطر العسر المالي، وقد تضمن البحث جانبا نظري تمثل في تقديم مفهوم للاستقرار المالي و التعريف بمؤشر Z-score، ثم الانتقال إلى الجانب التطبيقي من خلال قياس الاستقرار المالي للبنوك العامة والخاصة والجهاز المصرفي ككل باستعمال هذا المؤشر، والجلي في الآونة الأخيرة أنه أصبح تحقيق الاستقرار المالي هدفا يحظى بإهتمام متزايد من قبل الحكومات، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها، باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الأنظمة المصرفية، خاصة بعد فشل وإختيار عدة مصارف رائدة عالميا، لذا عمدت عدة دول إلى إصدار قوانين وقواعد من شأنها ضمان الإدارة الرشيدة للمصارف، ووقاية مختلف الأطراف ذات المصلحة من الأزمات و الإختلالات المالية، إلى جانب ضمان تعظيم مصالحهم المتنوعة والمتضاربة، وكانت الجزائر من الدول السبقة في السعي في هذا المنهج والقيام بعدة إصلاحات على مستوى منظومتها البنكية بالرغم أنها بعيدة عن مستويات الحوكمة المطلوبة، وقد تم استخلاص النتائج التالية:

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ إن عدم الاستقرار المالي يؤكد على هشاشة النظام المالي وعدم جدوى السياسات المتبعة، مما يفتح الباب إلى الوقوع في أزمات مالية، وتتسع في كثير من الأحيان وتصبح أزمة إقتصادية كما حدث في أزمة الرهون العقارية في أمريكا سنة 2008.
- ✓ يعد نموذج **z-score** من أهم الأساليب المستخدمة لقياس الاستقرار المالي في المصارف، لكونه يركز على الملاءة المالية و قدرة البنك على تجنب استنزاف رأس المال و الإحتياطات قبل الوقوع في الإفلاس.
- ✓ شهد الجهاز المصرفي في الجزائر خلال فترة الدراسة استقرار مالي وهو بعيد كل البعد على النسب هذا المؤشر التي تدخله في دائرة الأزمات، وعند مقارنة النسب المحصلة من طرف البنوك الخاصة مع البنوك العمومية نجد النسب مرتفعة البنوك الخاصة يمكن يرجع ذلك التزامها بالقواعد والقوانين من أجل التحكم في المخاطر المصرفية.
- ✓ لقد زاد الاهتمام بمفهوم الاستقرار المالي بعد انهيار بعض الشركات الرائدة وبنوك عالمية و توالي الأزمات المالية على مستوى العالم، من خلال إصدار عدة منظمات دولية و وطنية لمبادئ حوكمة الشركات.
- ✓ من أجل تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر جاء القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 09-23 بإصلاحات من شأنها تعزيز حوكمة النظام المصرفي تتمثل في عدة نقاط منها، استحداث لجان جديدة قصد تعزيز آليات المراقبة والمتابعة، لاسيما لجنة الاستقرار المالي المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات والتي تعد تقرير سنوي لنشاطها وترسله لرئيس الجمهورية.

التوصيات:

- يجب على السلطات حث المصارف على ضرورة تطبيق الحوكمة والتحول من مرحلة الإختيار إلى مرحلة الإلزام، بهدف تعزيز الاستقرار المالي.
- يؤدي تطبيق الحوكمة المصرفية إلى ضمان كفاءة النظام المالي بما يتناسب مع التغيرات السريعة في جانب المال والأعمال تجنبا لإفلاس المصرف واستمرار نشاطه وتلافي حدوث انهيارات وأزمات مالية.

المراجع والمصادر:

- 1- أميرة بن مخلوف. (2016). *اليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي* "دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. جامعة العربي بن المهيدي. أم البواقي: الجزائر.
- 2- الجريدة الرسمية العدد 43 القانون النقدي والمصرفي. (2023). *الأمانة العامة للحكومة*. تاريخ الاسترداد 20 فيفري, 2024, من www.joradp.dz.
- 3- بن جدوا، أ. & ميهوب، م. (2021). *تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة 2010-2019* *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*, المجلد 08، العدد 02.
- 4- بنك الجزائر. (2024). *الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي*. الجزائر: التقرير السنوي. 2018.
- 5- تلي، ف. (2017). *استخدام النموذج الكمي z-score لقياس الاستقرار والسلامة المالية -داسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي من الفترة 2016-2011* *مجلة العلوم الإنسانية*, العدد 8.
- 6- سوسناوي، ف. & بوشامة، م. (2022). *تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 3* *مجلة الإبداع*, العدد 01. 209.
- 7- شاوي، ح. & بن دعاس، ز. (2022). *قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج z-score* *معارف*, العدد 01. 280.
- 8- عمر، ح. (2025). *دور الحوكمة في تعزيز تنافسية القطاع الصناعي العمومي في الجزائر* *مجلة التكامل الاقتصادي*, المجلد 13، العدد 03.
- 9- كركار، م. (2019). *الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر* *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*, العدد 03. 367.